

**No. 49005\***

---

**Cyprus  
and  
Qatar**

**Agreement between the Government of the Republic of Cyprus and the Government of the State of Qatar for the reciprocal promotion and protection of investments. Nicosia, 11 November 2008**

**Entry into force:** *6 November 2009 by notification, in accordance with article 14*

**Authentic texts:** *Arabic, English and Greek*

**Registration with the Secretariat of the United Nations:** *Cyprus, 6 October 2011*

*\*No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

---

**Chypre  
et  
Qatar**

**Accord entre le Gouvernement de la République de Chypre et le Gouvernement de l'État du Qatar relatif à la promotion et à la protection réciproques des investissements. Nicosie, 11 novembre 2008**

**Entrée en vigueur :** *6 novembre 2009 par notification, conformément à l'article 14*

**Textes authentiques :** *arabe, anglais et grec*

**Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies :** *Chypre, 6 octobre 2011*

*\* Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes reproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

إشهاداً على ما تقدم قام المفوضان أدناه من قبل حكومتيهما بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

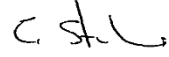
حررت هذه الاتفاقية في مدينة نيقوسيا بتاريخ ١٣ / ١١ / ١٤٢٩ هجرية الموافق ١١ / ١١ / ٢٠٠٨ ميلادية، من نسختين أصيلتين باللغات اليونانية والعربية والإنجليزية، و لكل نسخة منها ذات الحجية. وعند الاختلاف في التفسير يرجح النص المحرر باللغة الإنجليزية.

عن حكومة  
دولة قطر



فهد بن جاسم بن محمد آل ثاني  
وزير الأعمال والتجارة

عن حكومة  
جمهورية قبرص



خاريلوس ستافراغيس  
وزير المالية

### مادة (١٢) تطبيق القواعد الأخرى

لا تحول هذه الاتفاقية دون تطبيق:

- (أ) أحكام القوانين والنظم والممارسات والإجراءات والقرارات الإدارية أو الأحكام القضائية لأي من الطرفين المتعاقدين.
  - (ب) الالتزامات وفقاً للقانون الدولي ، أو
  - (ج) الالتزامات الخاصة بأي من الطرفين المتعاقدين بما في ذلك تلك الواردة في اتفاقية للاستثمار أو الترخيص بالاستثمار.
- متى كان ما ذكر سابقاً يخول معاملة أكثر تفضيلاً عن تلك التي تمنحها هذه الاتفاقية في الحالات المماثلة.

### مادة (١٣) التعديلات

يجوز تعديل هذه الاتفاقية أو أي نص من نصوصها باتفاق الطرفين كتابة وذلك بعد اتخاذ الإجراءات القانونية المطبقة في كلا البلدين.

### مادة (١٤) نفاذ الاتفاقية ومدتها وانتهائها

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم الثلاثين (٣٠) يوماً بعد استلام آخر إخطار كتابي عن طريق القنوات الدبلوماسية، يؤكد إتمام الإجراءات القانونية الداخلية المطلوبة لدخولها حيز النفاذ.

وتظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشر (١٠) سنوات وتجدد تلقائياً لمدة مماثلة.

ويمكن لأي من الطرفين إنهاء هذه الاتفاقية بناء على إخطار كتابي عن طريق القنوات الدبلوماسية، بفترة لا تقل عن اثني عشر (١٢) شهراً من تاريخ انتهائها.

وفي حالة إنهاء هذه الاتفاقية فإنها تنتهي في موعد انتهائها.

أما بالنسبة للاستثمارات المقامة قبل تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية فإن أحكام المواد من (١) إلى (١٣) تظل سارية المفعول لمدة عشر (١٠) سنوات من تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية.

- (٣) إذا لم يتم التوصل لاتفاق حول التعيينات خلال المدة المذكورة في البند (٢) من هذه المادة ، يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين، في غياب أي اتفاق آخر دعوة رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيينات اللازمة. وإذا كان رئيس محكمة العدل الدولية من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين ، أو إذا كانت هناك موانع تحول دون أداء هذه المهمة فإن قرار التعيين يتخذ من قبل نائب رئيس محكمة العدل الدولية. وإذا كان نائب رئيس محكمة العدل الدولية من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين أو إذا كانت هناك موانع تحول دون أداء نائب الرئيس لهذه المهمة، فإن قرار التعيين يتخذ من قبل عضو المحكمة الذي يليه في الأقدمية على أن لا يكون أحد مواطني الطرفين المتعاقدين.
- (٤) تصدر هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات ، وتكون هذه القرارات نهائية وملزمة للطرفين المتعاقدين ، ويتحمل كل طرف متعاقد التكاليف الخاصة بمحكمة وتمثيله في إجراءات التحكيم ، ويتقاسم الطرفان بالتساوي بينهما المصاريف الخاصة بالرئيس وأي تكاليف أخرى ، ومع ذلك يجوز للمحكمة تضمين قرارها تحميل أحد الطرفين نسبة أعلى من التكاليف . ويكون هذا القرار ملزما للطرفين ، وتحدد الهيئة الإجراءات الخاصة بها.
- (٥) ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين الطرفين المتعاقدين ، يكون مكان التحكيم لاهاي ( هولندا ) .
- (٦) تقدم جميع الطلبات وتستكمل جميع جلسات الاستماع خلال فترة ثمانية أشهر من تاريخ اختيار العضو الثالث في الهيئة ما لم يتفق على خلاف ذلك وتصدر الهيئة قرارها خلال شهرين من تاريخ تقديم الطلبات النهائية أو تاريخ إغلاق جلساتها العامة أيهما يكون لاحقا للآخر.
- (٧) لا يجوز تقديم منازعة إلى هيئة تحكيم وفقا لأحكام هذه المادة، إذا كانت ذات المنازعة قد قدمت إلى هيئة تحكيم أخرى بموجب أحكام المادة (٨) من هذه الاتفاقية وما زالت منظورة أمام تلك الهيئة، ومع ذلك فهذا لن يؤثر على الدخول في مفاوضات مباشرة وهادفة بين الطرفين المتعاقدين.

#### مادة (١٠)

#### الدخول والإقامة المؤقتة للأفراد

يرخص كل طرف متعاقد، وفقا لقوانينه السارية المتعلقة بدخول وإقامة غير المواطنين، لمواطني الطرف الآخر والأشخاص الطبيعيين الآخرين المعينين بواسطة مستثمري الطرف المتعاقد الآخر بالدخول والإقامة في إقليمه بغرض مزاولة النشاطات المرتبطة بالاستثمارات.

#### مادة (١١)

#### القانون واجب التطبيق

ما لم يرد بشأنه نص في هذه الاتفاقية، تخضع جميع الاستثمارات لأحكام القوانين السارية في إقليم الطرف المتعاقد الذي تتم فيه هذه الاستثمارات.

(ب) المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي أنشئ بمقتضى الاتفاقية الخاصة بتسوية منازعات الاستثمار بين الدول وبين مواطني الدول الأخرى التي وقعت في واشنطن بتاريخ ١٨ مارس ١٩٦٥ م ، إذا كانت هذه الاتفاقية تنطبق على الطرفين المتعاقدين ، أو

(ج) هيئة تحكيم خاصة.

وفي حالة اختيار أي من طرفي المنازعة الاستثمار أحد طرق التسوية السابقة فلا يحق له اختيار الطريقتين الأخرين.

(٣) تشكل هيئة التحكيم المشار إليها في البند (ج/٢) كما يلي:

(أ) يعين كل طرف في المنازعة محكما واحداً، ويختار المحكمين المعينين باتفاقهما المشترك محكم ثالث، الذي يجب أن يكون من مواطني دولة ثالثة ويكون هذا المحكم الثالث رئيساً للهيئة باتفاق الطرفين. ويجب تعيين جميع المحكمين خلال شهرين من تاريخ إخطار أي طرف للطرف الآخر برغبته في عرض المنازعة على التحكيم.

(ب) إذا لم تتم التعيينات خلال المدد المشار إليها في البند (أ/٣)، يحق لأي من طرفي المنازعة، في حالة غياب أي اتفاق آخر، أن يطلب من الأمين العام لمحكمة التحكيم الدولية بلاهاي أو نائبه على أن لا يكون من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين ، إجراء التعيينات اللازمة.

(ج) تصدر هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات، وتكون قراراتها نهائية وملزمة قانوناً للطرفين ويتم تنفيذها وفقاً لقوانين الطرف المتعاقد في النزاع. وتتخذ قراراتها وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وقوانين الطرف المتعاقد الطرف في المنازعة .

(د) تقوم هيئة التحكيم بتفسير حكمها وأسبابه وأساسه بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين. وما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين أطراف المنازعة ، يكون مكان التحكيم لاهاي (هولندا).

ومع مراعاة ما ذكر أعلاه تطبق الهيئة قواعد لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي (يونسترال ١٩٧٦ م).

#### مادة (٩)

##### تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين

(١) يسعى الطرفان المتعاقدان بحسن نية وبروح من التعاون إلى التوصل لتسوية عاجلة وعادلة لأي منازعة تقع بينهما تتعلق بتفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية. وفي هذا الخصوص يوافق الطرفان على الدخول في مفاوضات مباشرة وهادفة للتوصل إلى هذه التسوية.

فإذا لم يتم التسوية خلال فترة ستة أشهر من تاريخ إثارة المنازعة بواسطة أي من الطرفين المتعاقدين ، يجوز تقديمها ، بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين إلى محكمة تحكيم مكونة من ثلاثة أعضاء .

(٢) يعين كل طرف متعاقد خلال شهرين من تاريخ الطلب المذكور محكما ويختار هذان المحكمان، خلال فترة شهرين وبموافقة الطرفين المتعاقدين محكما ثالثاً لرئاسة الهيئة يكون منتمياً بجنسيته لدولة ثالثة.

- (أ) مبالغ رأس المال ورأس المال الإضافي المستعملة للمحافظة على الاستثمار وزياداته.  
 (ب) العائدات.  
 (ج) سداد أصل وفوائد القروض المتصلة بالاستثمار.  
 (د) حصيلة بيع الأسهم.  
 (هـ) حصيلة المبالغ التي يستلمها المستثمرون في حالة بيع كل أو بعض الاستثمار أو التصفية.  
 (و) المبالغ التي يتقاضاها مواطنو أحد الطرفين المتعاقدين نظير عملهم المرتبط باستثمار على إقليم الطرف المتعاقد الآخر.  
 (ز) المدفوعات الناشئة عن تسوية نزاعات الاستثمار.  
 (ح) التعويض المنصوص عليه في المادة (٥) من هذه الاتفاقية.

٢- ما لم يتم الاتفاق عليه خلاف ذلك بين الطرفين، تتم التحويلات بموجب أحكام البند (١) من هذه المادة بالعملة القابلة للتحويل التي تم بها الاستثمار أو أي عملة أخرى قابلة للتحويل ، ويتم هذا التحويل بسعر الصرف السائد في تاريخ التحويل.

#### مادة (٧) الطول

في الحالات التي يضمن فيها أحد الطرفين المتعاقدين أو وكالة المعين استثمارات مستثمري الطرف الآخر المقامة على إقليمه ضد المخاطر غير التجارية، ويقوم بسداد مدفوعات إلى هؤلاء المستثمرين لتسوية مطالباتهم وفقاً لهذه الاتفاقية، فإن الطرف المتعاقد الآخر يوافق على أحقية الطرف المتعاقد الأول أو وكيله المعين بموجب مبدأ حق الطول، في مباشرته لحقوق ودعاوى هؤلاء المستثمرين على ألا تتجاوز الحقوق والمطالبات الأصلية لهذا المستثمر.

#### مادة (٨)

#### تسوية المنازعات بين أحد الطرفين المتعاقدين ومستثمري الطرف المتعاقد الآخر

- (١) النزاعات التي قد تنشأ بين أحد الطرفين المتعاقدين ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق باستثمار هذه الاتفاقية ، يتم الإخطار بها كتابياً وتتضمن معلومات مفصلة، من قبل المستثمر إلى الطرف المتعاقد الآخر. بأسرع وقت ممكن، ويسعى الطرفين المعنيين إلى تسوية هذه المنازعات ودياً.  
 (٢) إذا لم يتم تسوية النزاع وفقاً لأحكام البند ١ من هذه المادة خلال فترة ستة أشهر من تاريخ طلب تسويتها كتابة. يتم إحالة المنازعة باختيار المستثمر إلى:-  
 ( أ ) المحكمة المختصة في الطرف المتعاقد المضيف للاستثمار للفصل فيها إذا وافق المستثمر على ذلك، أو

- ٢- يكون التعويض معادلاً للقيمة السوقية الحقيقية للاستثمار المنزوع ملكيته في تاريخ اتخاذ قرار النزاع أو تاريخ إعلانه أيهما كان الأسبق، ويتم تقييم قيمة التعويض وفقاً لوضع اقتصادي عادي وسابق على أي تهديد بنزع الملكية. ويتم سداد التعويض المستحق بدون تأخير ويتمتع بحرية التحويل، كما يشمل فائدة بمعدل عادل ومنصف. ومع ذلك يجب أن لا تقل قيمة الفوائد، عن سعر الفائدة (ليبور) السائد في لندن خلال فترة ستة أشهر من تاريخ نزع الملكية حتى تاريخ السداد.
- ٣- مع عدم الإخلال بحقوق المستثمر بموجب أحكام المادة (٨) من هذه الاتفاقية فإنه يحق لهذا المستثمر الذي تتعرض استثماراته لإجراء نزع الملكية، وفقاً لتشريعات الطرف المتعاقد الذي اتخذ هذا الإجراء، طلب إعادة النظر بمعرفة سلطة قضائية أو سلطة أخرى مستقلة لهذا الطرف، في تقييم التعويض المستحق له وفقاً للقواعد التي نصت عليها هذه المادة. ويبدل الطرف المتعاقد الذي اتخذ إجراء نزع الملكية كل جهد لضمان تمام إعادة النظر بصورة عاجلة.
- ٤- في حالة قيام أحد الطرفين المتعاقدين بنزع ملكية أصول إحدى الشركات التي تم تأسيسها أو إنشائها وفقاً للتشريعات النافذة في أي جزء من إقليمه، وكان يمتلك مستثمرو الطرف المتعاقد الآخر جزءاً من أسهمها، فعلى ذلك الطرف أن يراعي تطبيق أحكام البند (١) من هذه المادة بما يوفر حتماً التعويض العادل المنصف لاستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر الذين يمتلكون تلك الأسهم.
- ٥- في حالة تعرض استثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين لخسائر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر نتيجة حرب، أو نزاعات أخرى مسلحة، أو حالة طوارئ وطنية، أو اضطرابات مدنية، يمنح ذلك الطرف المتعاقد الآخر معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لمستثمريه أو مستثمري دولة ثالثة، وذلك بالنسبة للتعويض ورد الحقوق لأصحابها وأي شكل من أشكال التسوية، وتتمتع أي مبالغ يتم دفعها بموجب هذه المادة بحرية التحويل.
- ٦- مع عدم الإخلال بأحكام البند (٥) من هذه المادة، في حالة تعرض أحد مستثمري طرف متعاقد لأي من الأوضاع المشار إليها في ذلك البند وتكبد من جراء ذلك خسائر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر تكون ناتجة من:
- أ - الاستيلاء على استثماراته أو جزء منها بواسطة القوات المسلحة أو سلطات الطرف الأخير، أو
- ب - أهلاك استثماراته أو جزء منها بواسطة القوات المسلحة أو سلطات الطرف الأخير بما لا تقتضيه ضرورة مثل هذا الوضع،
- سوف يتم منحه استرداد أو تعويض مناسب وفعال.

### مادة (٦)

#### تحويل الاستثمارات والعائدات

- ١- يسمح كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر بحرية القيام بجميع التحويلات الخاصة باستثماراته المقامة في إقليمه بدون تأخير غير معقول وعلى أسس غير تمييزية. وتشمل هذه التحويلات:

### مادة (٣) تشجيع وحماية الاستثمار

- ١- يشجع كل طرف متعاقد، ويعمل على خلق ظروف مواتية لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر للاستثمار على إقليمه ويسمح بإقامة هذه الاستثمارات وفقاً لتشريعته ونظمه السارية.
- ٢- تمنح استثمارات وعائدات مستثمري كل طرف متعاقد في جميع الأوقات معاملة عادلة ومنصفة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.
- ٣- لا يحق لأي من الطرفين المتعاقدين، القيام في أراضيه بأي إجراء، غير عقلائي أو اعتباطي أو تمييزي، بإدارة، وصيانة، واستخدام والتصرف وبيع الاستثمارات في إقليمه لمستثمرين الطرف المتعاقد.

### مادة (٤) المعاملة الوطنية وشرط الدولة الأكثر رعاية

- ١- يمنح كل طرف من الطرفين المتعاقدين استثمارات الطرف المتعاقد الآخر معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لاستثمارات مستثمريه أو تلك التي يمنحها لاستثمارات مستثمري أي دولة ثالثة أيهما كان أكثر أفضلية للمستثمر المعني.
- ٢- إضافة إلى ذلك، يمنح كل طرف متعاقد لاستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي تمنح لاستثمارات مستثمريه أو مستثمري أي دولة ثالثة، يمنح كل طرف متعاقد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، بما في ذلك ما يتعلق بعائدات استثماراتهم، معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لمستثمريه أو مستثمري دولة ثالثة، أيهما كان أكثر أفضلية للمستثمر المعني.
- ٣- لا يجوز تأويل أحكام الفقرات السابقة للسماح لمستثمري الطرف المتعاقد بالاستفادة من الامتيازات الممنوحة من أي من الطرفين المتعاقدين لمستثمري دولة ثالثة بموجب اشتراك في أي من الآتي :  
(أ) الاتفاقيات القائمة في الحال أو المستقبل والمتعلقة بأي اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة أو منظمات اقتصادية إقليمية أو أي اتفاقيات دولية مماثلة.  
(ب) أي مسائل تتعلق بصورة كلية أو أساسية بالضرائب.

### مادة (٥) نزع الملكية والتعويض

- ١- لا تخضع الاستثمارات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لأي قرار بنزع الملكية أو التأميم وأي إجراء ذو أثر مماثل ما لم يكن للمنفعة العامة وبدون تمييز ولقاء تعويض عادل ومنصف يتم دفعه وفقاً للإجراءات القانونية والمبادئ العامة لنوعية المعاملة المنصوص عليها في البند (٢) من هذه المادة.



٢- الاستثمار : أي أصل قائم أو مكتسب بما في ذلك التغييرات التي تطرأ على شكل هذا الاستثمار، وفقاً للقوانين الوطنية للطرف المتعاقد الذي تقام الاستثمارات في إقليمه، ويشمل على وجه الخصوص لا الحصر ما يلي :

(أ) الأموال المنقولة وغير المنقولة وأي حقوق عينية أخرى مثل الرهون العقارية وحقوق الامتياز والرهون الحيازية.

(ب) حصص وأسهم وسندات الشركات وأي شكل آخر مماثل من أشكال المشاركة في شركة.

(ج) الحقوق المالية وغيرها من الحقوق التعاقدية ذات القيمة المالية.

(د) حقوق الملكية الأدبية وفقاً لقوانين الطرف المتعاقد المعني.

(هـ) امتيازات الأعمال الممنوحة بمقتضى القانون أو بموجب عقد بما في ذلك امتياز البحث واستخراج النفط والموارد الطبيعية الأخرى.

٣- العائدات : جميع المبالغ التي يدرها استثمار، وتشمل على وجه الخصوص لا الحصر، الإرباح والفوائد والمكاسب الرأسمالية وأرباح الأسهم والإتاوات والرسوم وتتمتع العائدات المعاد استثمارها بنفس الحماية التي يتمتع بها الاستثمار.

#### ٤- الإقليم :

(أ) بالنسبة لجمهورية قبرص : وعندما تستخدم في الناحية الجغرافية، تشمل الإقليم الوطني، بما فيه من المياه الإقليمية بما في ذلك أي منطقة خارج البحر الإقليمي وتشمل المنطقة المجاورة والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري والذي تم تعريفه هنا وفيما بعد وفقاً لقانون جمهورية قبرص والقانون الدولي، على أنه منطقة ضمن جمهورية قبرص وتمارس عليها حقوقها السيادية والقضائية.

(ب) بالنسبة لدولة قطر : يعني الأراضي والمياه الداخلية والإقليمية لدولة قطر ، وقاعها وباطنها ، والفضاء الجوي الذي يعلوها ، والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري ، والتي تمارس عليها دولة قطر حقوقها السيادية واختصاصها القضائي ، وفقاً لأحكام القانوني الدولي وقوانينها وأنظمتها الداخلية.

#### مادة (٢) نطاق الاتفاقية

تسري هذه الاتفاقية على جميع استثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر التي يوافق عليها وفقاً لقوانينه ونظمه، سواء تمت هذه الاستثمارات قبل أو بعد نفاذ هذه الاتفاقية. ولا يتم تطبيقها على النزاعات التي نشأت قبل نفاذ الاتفاقية الحالية.

[ ARABIC TEXT – TEXTE ARABE ]

## اتفاقية

بين

حكومة جمهورية قبرص

وحكومة دولة قطر

بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

أن حكومة جمهورية قبرص،  
وحكومة دولة قطر ،  
ويشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين ،  
رغبة منهما في إيجاد ظروف ملائمة لاستثمارات أكبر لمستثمري أحد الطرفين  
المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.  
وإدراكا منهما بأن تشجيع وحماية هذه الاستثمارات سوف يحفز زيادة رأس المال  
والتقنية بين الطرفين المتعاقدين لمصالح التنمية الاقتصادية.  
قد اتفقتا على ما يلي :

### مادة (1)

#### تعريف

في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية، تكون للكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة  
قرين كل منها ما لم يقتض السياق معنى آخر.

1- المستثمر :

- بالنسبة لجمهورية قبرص:

أ- أي شخص طبيعي يعد مواطناً لجمهورية قبرص وفقاً لقانونها المطبق.  
ب- الحكومات والوكالات الحكومية والشركات والمؤسسات والمنظمات أو الشركات  
الأخرى المدمجة أو التي ستؤسس بموجب القانون المطبق في جمهورية قبرص.

- بالنسبة لدولة قطر :

أ - الأشخاص الطبيعيون الذين يعدون مواطنون قطريون وفقاً لأحكام القوانين  
السارية فيها.  
ب- الحكومة والوكالات الحكومية والمؤسسات العامة والشركات والمنشآت أو  
اتحادات رجال الأعمال المقامة أو المؤسسة بموجب القانون الساري في دولة  
قطر والتي يقع مقر مركزها الرئيسي في إقليم دولة قطر.